Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

دور حاضنات الاعمال الممثلة بالجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2000-2010

أ.د. هلال ادريس مجيد
جامعة الامام جعفر الصادق/ كلية العلوم الادارية والمالية
hilaledries@yahoo.com
07702976718

م د. ياسمين الحيالي
الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الادارة /الرصافة
yasameenhilal1000@yahoo.com

Received: 23/12/2019 **Accepted :12/2/2020** **Published :June / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

ان عملية التحول من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد الحر تتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد وفق فلسفة اقتصادية جديدة تعتمد على تفعيل دور النشاط الاقتصادي الخاص والتي تحتل فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة محورا اساسيا لدورها الفاعل في اقتصادات جميع البلدان لا سيما تلك البلدان التي توجهت نحو الية السوق وقيادة القطاع الخاص لعملية التنمية الاقتصادية والدور الذي يمكن ان تلعبة المصارف التجارية في النهوض بتمويل هذه المشاريع عن طريق انشاء حاضنات اعمال متخصصة بالتمويل .

ان ما شجع الدول على الاهتمام بهذه المؤسسات هو سهولة تأسيسها وانخفاض راس المال المستخدم فيها وقدرتها على خلق فرص عمل متزايدة ، وقدرتها على الولوج في مضامير الصناعات التي تحجم عن دخولها المؤسسات الكبيرة ، فضلا عن امتلاكها المرونة الكافية التي تمكنها من الانتشار في مختلف المدن الصغيرة والريفية وارتفاع قدرتها على الابتكار .

وعلى الرغم من تمتعها بهذه المزايا والخصائص الا انها تجابه العديد من المعوقات والتي في مقدمتها المعوقات التمويلية مما يستوجب بالضرورة دراسة منافذ التمويل المحتملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مؤسسات التمويل المتخصصة,وقد تبين بعد الدراسة ان تمويل هذه المؤسسات المتخصصة لا يتلائم مع حاجة وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى الرغم من ان انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة تم اساسا من اجل تصحيح الاختلالات في سوق الائتمان والتعويض عن الفجوة التمويلية الا ان الواقع العملي بين هناك جملة من المعوقات التي تقف حائل دون امكانية هذه المؤسسات المتخصصة على توفير البديل المناسب للتمويل لعدم قدرتها على تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض نظرا لعدم توافر دراسات موضوعية للجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنشئها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف الضمانات التي تمتلكها والتي يمكن ان تقدمها للجهات المقرضة للحصول على التمويل اللازم ، فضلا عن ان القروض المقدمة غالبا تتماشى مع قروض المشاريع الكبيرة ولا تنسجم وخاصية واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

لذا يمكن ان تساهم المصارف المتخصصة ك وهي المصارف الصناعية والزراعية والعقارية الصناعية والزراعية والعقارية هي الاخرى في توفير السيولة المالية لهذه الحاضنة كاستثمار طويل الاجل على ان يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب طبيعة المشروع انتاجي او خدمي وهي المصارف الصناعية والزراعية والعقارية بالاموال اللازمة له.

المصطلحات الرئيسة للبحث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجهاز المصرفي ، التمويل .

المقدمة

التحول نحو اقتصاد يستند الى الية السوق بديلا عن اقتصاد مركزي موجه يتصف بهيمنة القطاع العام على القمم القائدة من الاقتصاد يتطلب بالضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد على وفق فلسفة اقتصادية جديدة تستند الى تفعيل دور النشاط الخاص في الاقتصاد الوطني ، وتعد المؤسسات والمشاريع الخاصة المتوسطة والصغيرة محورا اساسياً في ذلك نظراً للسمات التي يتصف بها هذه النوع من المؤسسات او المشاريع (والمؤسسة هي عبارة عن منظمة يتم تأسيسها من اجل تحقيق نوع معين من الاعمال او تحقيق المهمة التي نشأت من اجلها في حين ان المشروع عمل يقوم به الفرد من اجل تحقيق فكرة معينة)، الا انه ومن دون ان يكون هناك اسناداً كامل لهذه المشاريع ، لا يمكن ان نتوقع امكانية ان تلعب الدور المتوقع والمناط بها في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية ، من هنا تأتي اهميه البحث في محاولة ايجاد اليات جديده قابله لتفعيل جدليه العلاقة بين هذه المؤسسات في ارتباطاتها الأمامية والخلفية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة من الاقتصاد الوطني ، والتي تشكل الهيكل الأنتاجي للبلد ، من هنا تأتي اهمية او ضرورة اسناد فاعل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية باعتبار انها تفتقر الى الكثير من المقومات الواجب توفرها من اجل نجاح اي مشروع اقتصادي ذو قدره محدودة على الرغم من اعتبارها واحدة من الروافع الاساسية للتطوير الاقتصادي في اي بلد لما تتمتع به من مزايا وصفات متنوعة في جانب المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار وما الى ذلك ، مما يجعلها تشكل احدى دعائم التنمية الاقتصادية لأي دوله

جاءت فكره حاضنات الاعمال كخطوه داعمه ومشجعه لتفعيل دور المشاريع المتوسطة والصغيرة في العملية التنموية واحتواءها وتطوير عملها بالشكل الذي قد يجعلها ترتفع الى مكانه المؤسسات الناجحة .

وعلى وفق ما تقدم نرى بانه بات من الضروري الاتجاه نحو دراسة مشاكل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص مشكلة تمويلها وتحديد الصعوبات التي تقف حائل دون امكانية حصولها على التمويل اللازم وما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف في هذا الشأن لا سيما وان هذا النوع من المؤسسات والمشاريع اصبح يشكل العمود الفقري للعديد من البلدان بغض النظر عن مدى تقدمها الاقتصادي .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من خلال الدور الفاعل الذي باتت تلعبه هذه المشاريع في اقتصادات جميع البلدان لا سيما تلك البلدان التي توجهت نحو الية السوق وقيادة القطاع الخاص لعملية التنمية الاقتصادية والدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف التجارية في النهوض بتمويل هذه المشاريع .

فرضية البحث : يفترض البحث ان المصارف التجارية والجهاز المصرفي بشكل عام لا يمكن ان تلعبا دور فاعل في ايجاد التمويل الوافي والمناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الا عن طريق تشكيل حاضنات اعمال متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

هدف البحث : يهدف البحث في التعرف على :

1- دور حاضنات الاعمال في التنمية الصناعية وتمويل المشاريع الصغيرى والمتوسطة .
2- تحليل تجارب دور حاضنات الاعمال في تمويل المشاريع الصغيرة والمتنوعة .
3- التعرف على دور حاضنات الاعمال واهدافها والفرص التي يمكن ان تقدمها بدعم وحماية المشروعات الصغيرة .
4- انواع حاضنات الاعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في ضرورة ايجاد التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق القطاع الخاص ما دام هو قائد عملية التنمية في ظل اقتصاد السوق مما يتطلب التعرف على مدى امكانية المصارف التجارية الخاصة ان تلعب هذا الدور .

منهجية البحث :استند البحث الى الاسلوب الوصفي (دراسة الحالة) فضلا عن استعمال الاسلوب التحليل الاقتصادي للوصول الى فرضية وهدف البحث .

سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء بأيجاز على طبيعة واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطه وطبيعة واهمية ودور حاضنات الأعمال فضلا عن التمويل وبشكل خاص التمويل المصرفي ومدى ملائمته في دعم هذه المؤسسات بالموارد المالية الملائمة ،وما هي المعوقات التي تحول دون ذلك ، وهل بالامكان اعتماد اسلوب حاضنات الاعمال لتذليل تلك المعوقات ، لقد تضمن البحث ثلاث مباحث تضمن المباحث الاول دور واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما اهتم المبحث الثاني بالتعرف على مفهوم واهمية ودور حاضنات الاعمال ، وتخصص المبحث الثالث بالتعرف على دور حاضنات الاعمال التي يونشأها الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة.

المحور الاول /مفهوم ودور واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف واضح بين الاقتصاديين حول ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التمييز بينهما نظرا لاختلاف البعدين المكاني والزماني لهذا المفهوم ، لذا فلما تتعامل دول العالم المختلفة مع مفهوم موحد او معيار بعينه لتحديد طبيعة هذه المؤسسات ،بل وقد يختلف هذا المفهوم داخل الدولة الواحدة بسبب التداخل الذي قد يحدث بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في نشاط اقتصادي معين ، وقد يحصل هذا الاختلاف بسبب اختلاف الانشطة الاقتصادية نفسها فضلا عن اختلاف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها تلك البلدان او طبيعة اقتصاد البلد .

وقد يكمن تعدد الآراء المطروحة في هذا الشأن نتيجة اختلاف الجانب او الزاوية التي ينظر اليها البعض بحول طبيعة هذه المؤسسات في تكوينها او تأثيرها لذا فالبعض ينظر اليه من زاوية حجم العمالة المستخدمة ، واخر يربطه بحجم راس المال المستخدم او قيمة الاصول ، بينما فريق ثالث يتمسك بنوعية التكنولوجيا المستخدمة ، او من حيث البيئة التشريعية التي يمكن ان تمنح الدعم للمؤسسات .

اننا لا نحاول عطاء تعريف واضح وقاطع لمفهوم هذه المؤسسات بقدر ما نحاول ان نعطي خطوط عامة وعلى اية حال يمكن تعريفها بكونها " بانها منظمة او هيكل تنظيمي مستقل يهدف الى انتاج السلع والخدمات او تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها هذه المؤسسات "، الا اننا نعتقد ان توضيح صفة وخصائص ,وسمات هذه المؤسسات يعطي صورة اوضح لهذا المفهوم وذلك من خلال الاخذ بالمؤشرات التي يمكن ان تعد في الوقت نفسه المعايير التي يتم في ضوئها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها ، وهذا يعني صعوبة الاعتماد على مؤشر بمفردة لتحديد طبيعة هذه المؤسسات مما ينبغي معه استخدام مجموعة من المؤشرات كل واحد منهم يتناول جانب معين من طبيعة او سمات هذه المؤسسات وعلى وفق ذلك يمكن تقسيم تلك المؤشرات الى مؤشرات كميه ومؤشرات نوعيه ، وتتضمن المؤشرات الكمية كل من قيمة راس المال او اصول المؤسسة وعدد العاملين فيها ، الحصة التسوقية للمشروع، حجم المبيعات ، قيمة الانتاج ، صافي القيمة المضافة ، مستوى النمو الاقتصادي، موقع مزاولة النشاط الاقتصادي ، مع ملاحظة ان هذه المؤشرات الكمية تختلف من دوله الى اخرى من ناحية القيمة والحجم ،وتتضمن المؤشرات النوعية ثلاث معايير وهي المعيار التنظيمي والمعيار القانوني والمعيار التكنولوجي ويمكن توضيح اهم هذين الجانبين بما يلي :

1- الجانب الكمي او المؤشرات الكمية :

أ- محدودية رأس المال :- تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها وتبعا للوضع الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي السائد في الدولة فعلى سبيل المثال حددت ادارة المؤسسات الصغيرة الامريكية حجم رأس المال للمؤسسات الصغيرة بما لا يتجاوز (9 مليون دولار امريكي) ، وفي المملكة المتحدة تعد مؤسسة صغيرة حين لا يزيد حجم رأس المال فيها عن 65.5 مليون دولار، في حين حدد الاتحاد الاوربي راس مال المؤسسة الصغيرة بـ(14) مليون دولار (سمير علام :.1993 :5).

ب- موقع مزاولة النشاط الاقتصادي : لا يتجاوز نشاط المؤسسات الصغيرة حدود المنطقة الجغرافية المتواجدة فيها في اغلب الاحيان .

ت - حجم القوى العاملة المستخدمة : من اهم المعايير التي تتصف بها المؤسسات الصغيرة هي اتسامها بمحدودية اعداد العاملين فيها ، فتشير ادارة المؤسسات الصغيرة الامريكية الى ان عدد العمال ينبغي ان لا يزيد عن (250 عامل) ، بينما في المملكة المتحدة حدد العدد بان لا يزيد عن (200عاملاً) ، وفي الدول الاوربية (50) عامل (فتحي عبدة ابو سيد احمد: 2005: 48) اما بلدان جنوب شرق اسيا فقد حددت عدد العمال في المؤسسات الصغيرة ينبغي ان يتراوح بين (10-49)عامل (سمير سحنون وشعيب بنونه:2006 :423)، وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه باختلاف التصنيف تبعا لاختلاف الوضع الاقتصادي للبلد ودرجة النمو الاقتصادي .

ث – الجانب النوعي او المؤشرات النوعية :وهي تشمل المعيار التنظيمي والمعيار التكنولوجي والمعيار القانوني والتي يعبر عنها بالنواحي الثلاثة الاتية :

1- بساطة التنظيم الاداري : تتصف هذه المؤسسات باندماج الادارة بالملكية بمعنى ان صاحب المشروع يدير مشروعه مباشرة وبنفسه، وبغض النظر عن امكانياته الادارية .

2- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة : اعتماد هذه المؤسسات في انجاز اعمالها على الفنون الانتاجية البسيطة ومستوى تكنولوجي منخفض على الاعم ،

3- المعيار القانوني : تتخذ هذه المشاريع اشكل مشروعات العائلية أو تضامنية بسيطة أو شركات التوصية.

ومن جهة ثانية يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة الى :

1- مؤسسات المنتجات التقليدية اي تتخصص بإنتاج منتجات تقليدية وفلوكلورية

2- مؤسسات تتسم بأحد انواع الملكية الفردية اما مؤسسات عائليه او فردية .

3- المؤسسات التي يتسم نشاطها بخدمة اسواق معينة .

ثانياً : ماهية انواع وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع بداية العقد الثاني من القرن المنصرم وعقب الحرب العالمية الاولى ،انصب اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية بدعم للمؤسسات الكبيرة على اساس انها الاكثر قدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي، ولم تلقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكاف بها من لدن اقتصاديي تلك المرحلة انما كان اهتمامهم ينصب على كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي وحل مشاكل التجاره الدولية والتخصص وتقسيم العمل وعلاج مشاكل السوق والازمات الاقتصادية .

مر الفكر الاقتصادي التنموي بتحولات كبيرة لا سيما في نهاية العقد السادس من القرن المنصرم أفضت إلى طرح مفاهيم جديدة , كمحاولة منه لتطويع أدوات العلوم الاجتماعية بالشكل الذي يتوائم مع خصائص وسمات الاقتصاد النامي فظهر جيل من الاقتصاديين والصناعيين يدعون لافساح المجال امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا فاعلا في اقتصاديات دولها نتيجة لما تتمتع به من مزايا وسمات تعكس قدرة هذه المؤسسات على المساهمة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وامكانية رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي واضافة او خلق فرص عمل جديدة تساهم في تقليص حدة البطالة وكان من ابرز هولاء الاقتصاديين الاقتصادي (Waiet:1973) وقد اثبتت العديد من الدراسات البحثية بان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم (وعلى وجه الخصوص الانتاجية منها) في تحسين الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي ، وتوسيع حجم العمالة وقد اثبت الواقع صحة هذه الاطاريح ، في الوقت الحاضر تساهم هذه المشاريع بنسب مهمة في الناتج المحلي الاجمالي وفي خلق فرص عمل اضافية للعديد من البلدان حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبه لا تقل عن 50% من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ، وبنسبه 40% من المنتج المحلي الاجمالي في الهند و48% في المغرب ولو اخذنا دورها في تخفيض حجم البطالة او ورفع نسبة التوظيف نلاحظ ان قدرتها على التوظيف وصلت في الهند الى 45% من حجم القوى العاملة ، وتصل هذه النسبة في الاردن الى 60% (محمد رفعت 2010) وتشكل هذه المؤسسات في مصر 99% من المشاريع الاقتصادية غير الزراعية وتساهم بأكثر من 80% من القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص المصري كما وتساهم بتوظيف ثلث القوى العاملة وفي لبنان يساهم هذا النوع من المشاريع ب95% من المشريع المتواجدة ويوظف اكثر من 90% من القوى العاملة فيها(صقر : 2004 : 23) وفي الولايات المتحدة تولد المشاريع المتوسطة والصغيرة 52% من فرص العمل واكثر من 50% من الدخل القومي ومعظم الابتكارات الجديدة في السوق الامريكية تنتج من قبل هذه المشاريع (Thorsten: 2003: 23) وعلى وفق ذلك تزايد اهتمام دول العالم المختلفة بهذه المؤسسات لاسيما الصناعية منها (فضلا عن الاهتمام الذي حظيت به من قبل المنظمات الدولية المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية واليونيدو ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي) وذلك من اجل تأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل لاسيما في الدول النامية .

خصائص سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وعلى ايه حال يجدر بنا هنا طرح اهم الخصائص والسمات التي تتصف بهذه المؤسسات (هلال ادريس مجيد : 1018:2006):

أ- سهولة تأسيسها من ناحية توفير المتطلبات المالية للتأسيس والتي تتصف بانخفاضها ،بما في ذلك انخفاض راس المال المستخدم (لا سيما في مرحلة التشغيل الاولى ، فضلا عن عدم حاجتها الى تكنولوجيا متطورة في المرحلة الاولى من العمل) .

ب- قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص عمل متزايدة قادرة على المساهمة بشكل كبير في تخفيف حدة البطالة والتي نتجت عن تسارع عملية اعادة الهيكلية الصناعية في العديد من البلدان وتطور التكنولوجيا الذي ساد العالم والذي خلق فائضا من فاقدي العمل) وقد تم التعويض عنها بفرص العمل الذي خلقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الاولية المحلية فضلا عن استفادتها من الارتباطات الامامية والخلفية للصناعات المكملة وذلك باستخدام بعض هذه المؤسسات لمخلفات الصناعات الاخرى او تقديم المواد الوسيطة لتلك الصناعات الكبيرة .

ث- دخول المؤسسات الصغيرة الى مضامير الصناعات التي تحجم عن دخولها المؤسسات الكبيرة لاسيما في الانشطة الانتاجية السلعية والخدمية البسيطة او تلك المجالات التي لا تمنح نسب ربح عالية .

ج- امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرونة الكافية التي تمكنها من الانتشار في مختلف المدن الصغيرة والمناطق الريفية مما يجعلها قادرة على تطوير هذه المناطق وهذا يفضي الى ازالة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عدم التوازن الاقليمي والجغرافي الذي يمكن ان تحدثه التنمية الاقتصادية لا سيما في البلدان النامية .

ح- قدرتها على التكيف مع متغيرات العمل لما تتمتع به من مرونة .

خ-ارتفاع قدرتها على الابتكار .

د- امتزاج الطابع الاقتصادي بالطابع الاجتماعي بسبب الطابع الشخصي لخدمة العميل .

ذ- عدم حاجتها الى كوادر ادارية عالية المستوى .

اسباب ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومما ساعد على انتشار الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المؤسسات على الصعيد العالمي :Thorsten:2003 (3):

1- تنوع انماط استهلاك الافراد الناتج عن ارتفاع الدخول من جهة وتزايد الاختراعات والابتكارات ومن ثم اعادة تقسيم الاسواق .

2- زيادة اعتماد المشاريع الكبيرة على خدمات هذه المشاريع او في انتاج العديد من الحاجات السلعية التي تعد مستلزمات انتاج للمشاريع الكبيرة .

3- ارتفاع حدة البطالة على الصعيد العالمي نتيجة ازمة العقد السابع من القرن المنصرم .

4- تغير الفكر الاقتصادي الناتج عن الانتقادات التي وجهت وبشكل متزايد الى نظرية اقتصاديات السعة وعدم قدرتها على تخفيض تكاليف الانتاج بعكس المشاريع الصغير التي عدوها قادرة على التحكم في تكاليف الانتاج بسبب مرونتها .

5- توجه معظم البلدان نحو تحرير اقتصاداتها في ظل العولمة التي سادت العالم والانفتاح الاقتصادي مما فسح المجال الى ولوج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى اسواقها لا سيما ذات الصناعات الفلكلورية او التقليدية بعد رفع الحواجز التي كانت تحول دون ذلك.

6- تحول العديد من البلدان النامية باتجاه القطاع الخاص والذي يتسم بارتفاع نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه وانخفاض اهمية ونسبه القطاع العام في اقتصاداتها .

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية

وعلى اية حال يرى العيد من الاقتصاديين ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور ايجابي فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجاوز العديد من المشكلات التي تجابه البلدان النامية وعلى النحو الاتي (هلال ادريس مجيد : 2006 :1019):

أ-تقليص الاعتماد على الدولة او القطاع العام لخلق فرص عمل ومن ثم تقليص البطالة المقنعة .

ب - قدرتها على تقليص حدة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق دعم الانتاج المحلي بمختلف السلع والخدمات مما يفضي الى توسيع القاعدة الانتاجية وتخفيض استيراد العديد من السلع مع امكانية زيادة

الصادرات من بعض السلع المنتجة وطنيا وهذا يساهم حتما في تحسن الميزان التجاري للبلد والحد من اختلال ميزان المدفوعات .
ت- تغطية احتياجات المستهلكين من مختلف السلع والخدمات بما يتلائم مع اذواقهم وانماط استهلاكهم وذلك لتنوع الانتاج من جهة ولقيام بعض هذه المؤسسات الانتاج تبعا لطلبات محددة سلفا .
ث- تحسين المستوى المعاشي لبعض الفئات الاجتماعية وتقليص حدة التفاوت في توزيع الدخول ومن ثم محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية عادة توزيع الثروة الوطنية.

ثالثا / المشاكل الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان لا سيما النامية منها ببعض المشاكل والمعوقات والتي تحول دون امكانية تأدية هذه المؤسسات عملها بالشكل السليم مما يعرقل مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة المعنية وتتمثل اهم هذه المعوقات بما يلي:-

المعوقات الادارية :

أ-عدم توافر الخبرات العملية لادارة هذه المؤسسات يجعلها بعيدة عن الاساليب الادارية الحديثة ، أذ في اغلب الاحيان تكون ادارة هذه المؤسسات منوطة بصاحب المشروع نفسة مع ضعف الخبرات المتراكمة لاصحاب تلك المؤسسات .
ب -أن عدم المام مدير المؤسسة بمبادئ علم الادارة الحديثة قد يجعل المؤسسة بعيدة عن التجديد وبقاء عملها تقليدياً فضلا عن صعوبة التعامل مع الجهات الادارية الرسمية في الدولة ومن ثم التسبب في تأخير انجاز معاملاتها ، او عدم فهم المتطلبات الادارية المطلوب انجازها من قبل تلك المؤسسات .
ث- وبسبب تدني القدرات الادارية لهذه المؤسسات يجعلها نادرا ما تعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية عند البدأ باقامة المشروع نتيجة عدم ايمانها بضرورة اعتماد مثل هكذا دراسات وهذا قد يفضي الى عدم قدرتها على النفاذ الى الاسواق والتعرف على احتياجات تلك الاسواق ومقدار الطلب على منتجاتها فضلا عن تعرضها للمشاكل التسويقية مما قد يعرضها للفشل او الخسارة عدا تلك المؤسسات التي تعتمد بشكل اساس على طلب الزبون مقدما

1- المعوقات الفنية

أ- بسبب ضعف القدرة المالية لاصحاب هذه المشاريع يجعل الخدمات الاستشارية الفنية التي تقدم لهذه الصناعات متواضعة هذا من جهة ومن جهة ثانية قد يكون السبب عدم الايمان اصحاب هذه المشاريع بضرورتها .
ب- تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها يؤدي الى اعتمادها في اداء عملها او انتاجها على المكائن والالات القديمة والبدائية وهذا يرفع تكاليف الانتاج ويضعف من قدرتها التنافسية .
ت- من المعوقات الفنية المهمة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ضعف الدعم الحكومي الناتج عن توجه اهتمام استراتيجيات التنمية الصناعية في العقود السابقة وفي معظم الدول النامية نحو الصناعات الثقيلة ، مما سبب في حرمان المؤسسات الصغيرة من اي دعم او اهتمام بها .
ث- محدودية المستوى الفني للمؤسسات الصغيرة وضعف قدرتها التنافسية جعلها تتمركز في معظم الاحيان في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة وبالرغم من ان هذا التمركز يعد احد المزايا او المواصفات الايجابية لهذه المؤسسات الا ان ذلك جعلها محرومة من الخدمات الاساسية التي تقدمها الدولة والتي من شأنها زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتطويرها وتطوير بنيتها الارتكازية وتسويق انتاجها الى ما هو ابعد من الحدود الضيقة المتواجدة فيها تلك المؤسسة .

2- المعوقات التسويقية

أ- ان الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة نتيجة عدم دعم المصارف لهذه المؤسسات بسبب عدم ملائمة معايير الاقراض المعمول بها من قبل هذه المصارف جعلها تواجه ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه واذواق وتفضيلات المستهلكين في منطقة عملها او عدم قدرتها على استخدام اساليب الترويج الحديثة .
ب- يعد ارتفاع تكاليف النقل في البلدان النامية (بسبب عدم توافر النقل المائي والنقل بالسكك الحديد)من المشاكل التسويقية المهمة التي تواجه المؤسسات الصغيرة وهذا سيضعف من امكانية انتشار المنتج الى اسواق ابعد من مكان تواجد المشروع .

ت-ضعف الحوافز المادية للمنتجات المحلية بما يجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة ،
ث- نتيجة عدم توفر الامكانات المالية اللازمة لتطوير الانتاج واستخدام تكنولوجيا متطورة قد يبقي الانتاج بشكله التقليدي ومن ثم يجعل المستهلك المحلي يفضل المنتجات الاجنبية المماثلة .
ج-لما كان انتاج هذه المؤسسات يتصف كونه تقليديا وعدم اعتماده على المعايير الدولية في هذا الشأن مما ضعف حوافز تطوير العمل .

4- المعوقات اقتصادية :

أ- ضعف اجراءات الحماية التجارية والحكومية وعدم قدرتها على منع عملية اغراق السوق مما يعد من العوامل المحبطة لهذه المؤسسات .
ب- ارتفاع الاسعار الناتج عن التضخم الاقتصادي مما يفضي الى ارتفاع تكاليف الانتاج .
ت-اختلاف سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملات الاجنبية الصعبة بين حين واخر مما يؤثر على تكاليف الانتاج والقدرة على التسويق .

5- المعوقات المالية

أ- تتصف هذه المؤسسات على الاغلب بالاعتماد على التمويل الذاتي من قبل مالكيها مما يؤدي الى محدودية رأس المال لا سيما في المراحل الاولى لبدء المشروع .
ب- ان تداخل الادارة مع الملكية لهذه الشركات واتخاذ القرار من قبل المالك نفسه يجعل من الصعوبة بمكان قبول مشاركة اخرين في رأس مال المشروع ، نظراً لامكانية فقدان الهيمنة على اتخاذ القرار بوجود الشريك الاخر .
ج- صعوبة الحصـــول على القروض الائتمانية بسبب امتناع المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى عن منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروضـــاً مختلفة الآجال لعدم قدرة تلك المؤسسات على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة (وهذا الموضوع سنتطرق له في المبحث الثالث من البحث بشكل تفصيلي)، مما يفضي الـــى حرمانها من التمويـــل اللازم لتطوير مشاريعها وانتاجها وتقنياتها الانتاجية المستخدمة وحتى في حالة قبول المصارف بتمويلها فان ذلك سيكون على حساب ارتفاع كلفة راس المال نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة المفروضة عليها اما في حالة التوجه نحو السوق غير الرسمية للاقتراض فيمكن ان تتعرض الى مخاطر هذا النوع من الاقتراض .

المحور الثاني/ مفهوم حاضنات الاعمال

قبل الولوج في موضوع اهمية ونوع ودور حاضنات الاعمال (المصارف التجارية)لا بد من التعرف على :

أ- ما هي الحاضنات وكيف نشأت :

في ضوء ما طرح سابقاً عن الصعوبات التي تواجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اداء دورها ، فان الواقع يدل على انه من الصعوبة بمكان بقاء هذه الموسسات والاستمرار في تحقيق الكفاءة الانتاجية والادارية لها بسبب افتقارها الى الكفاءات الادارية واستخدامها اساليب تقنية متواضعة والافتقار الى الموارد المالية اللازمة ، من هذا المنطلق تولدت الحاجة الماسة لقيام جهة محددة تتبنى هذه المؤسسات وتساعدها في توجيه نشاطها الانتاجي والتسويقي بالاتجاه الصحيح، من خلال توفير المقومات الاساسية لنجاح أي مشروع ،(من التمويل والدعم بأشكاله المختلفة) ، من هنا ظهرت أهمية انشاء ما يسمى بـ (حاضنات الاعمال) التي يمكن ان توفر تلك المقومات لتلك المؤسسات وتساعدها في حل مشاكلها ومعالجة ازماتها وفتح افاق النمو والتطور امامها.

ان فكرة الحاضنات ليست بالفكرة الجديدة وانما سبق وان طرحت في نهاية عقد الخمسينات من القرن المنصرم في الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم ما لبثت وان انتقلت تلك الفكرة الى دول الاتحاد الاوربي ثم تم تعميمها لتشمل الكثير من الدول النامية وعد تلك الحاضنات واحدة من اهم الاليات التي تساعد على النمو والتطور الاقتصادي .

نشأت فكرة الحاضنات عن طريق اقتباسها من فكرة الحاضنات الطبية التي يوضع فيها الاطفال حديثي الولادة والذين يحتاجون الى رعاية خاصة فور ولادتهم ، حيث اكد العديد من الخبراء الاقتصاديين والذين استوحوا الفكرة من الحاضنات الطبية اعلاه على اهمية اقامة مثل هذه الحاضنات من اجل حماية المشروعات الناشئة التي تكون في بداية نشوئها بحاجة الى دعم خاص وحماية تمكنها فيما بعد الاعتماد على نفسها .

اما البعض الاخر فيرى ان الحديث عن فكرة الحاضنات بدأ بعد ظهور العديد من المعوقات امام المشروعات الصغيرة بما فيها (مشاكل التمويل، ضعف التسويق ، مشاكل ادارية، ....الخ) وباتت دول العالم جميعاً تبحث عن الوسائل الكفيلة بتوفير المساعدة اللازمة لهذه المشورعات والقدرة على تخطي العقبات وتطوير نفسها ادارياً وانتاجياً .

ب- تعريف الحاضنات وانواعها :

تعد الحاضنات اطار متكامل من الخدمات والتسهيلات والاليات الساندة فضلا عن كونها جهة استشارية توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الانشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك الخبرة في مجال عملها والقدرة على الابتكار ، وتقدم خدماتها لفترة زمنية محددة من خلال رعايتها للمشروعات الاقتصادية لتمكينها من البدء بأعمالها بصورة مناسبة من مرحلة النشوء الى مرحلة الانطلاق التعزيز الافاق الواسعة للاستثمار الاقتصادي ، وعند انتهاء مرحلة الاحتضان لتلك المشروعات والتي من المؤكد تتفاوت حسب قدرة المشاريع على الاستفادة من الرعاية ومن ثم نموها وتطورها الاقتصادي يتم انسحاب الحاضنة عن المشروعات ، لافساح المجال نحو دعم المشاريع الاخرى الجديدة والتي لا تزال في بداية فكرة الانشاء ، مما يفضي الى انطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاطها الاقتصادي بشكل مستقل للوصول الى الاهداف التي انشأت من اجلها تلك المشاريع .

عرفت حاضنات الاعمال بكونها حزمه متكاملة من الخدمات والتسهيلات توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها بين الذين يرغبون البدء في اقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف اعباء مرحلة الانطلاق (محمد الحناوي :2001 :27)وتتسع فكرة الحاضنات للعديد من الانواع وهي (هلال ادريس مجيد 2006 :1019:-

1- الحاضنة الدولية : تهدف الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة .
2- الحاضنة الاقليمية : يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والاستغلال الامثل للموارد المحلية المتواجدة فيها بما في ذلك الخامات والخدمات والقوى العاملة المعطلة من خلال توفير العمل لهم في تلك الحاضنات .
3- الحاضنة التكنولوجية : تخدم هذ الحاضنة المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة بهدف انتاج منتجات جديدة غير تقليدية .
4- الحاضنة الصناعية : تحدد اقامة هذا النوع من الحاضنات داخل منطقة صناعية معينة بعد دراسة انواع الصناعات المغذية والخدمات المساندة لتلك الصناعة ، اي تعمل الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الامامية والخلفية بين الصناعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة ، وتامين الاسناد المعرفي والتقني للمؤسسات الصغيرة من قبل الصناعات الكبيرة.
5- حاضنة القطاع المحدد : تهدف هذه الحاضنة الى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات او الصناعات الهندسية ، وتدار هذه الحاضنة بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط الاقتصادي المراد التركيز عليه .
6- حاضنة الانترنت : هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنت ومؤسسات انتاج البرامجيات الناشئة على النمو وتطوير اعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها .

ج- اهداف الحاضنات واسلوب عملها :

الحديث عن الحاضنات لا بد ان يتناول الغرض الذي انشأت من اجله ، والتي يصفها البعض بالأهداف التي في ضوئها تقام الحاضنات وهي :-

1- تسعى الى تطوير الافكار الجديدة وتعزيزها ومساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم الى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق من اجل خلق وايجاد مشروعات تكنولوجية واقتصادية متطورة او المساعدة في توسيع مشاريع قائمة تكون على درجة من الاهمية والتأثير على المجال الذي تعمل فيه .
2- اجراء الجدوى الاقتصادية و تقييم امكانات نجاح المشروعات بجميع انواعها سواء أكانت زراعية أم صناعية في حال التشغيل .
3-العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات الاحترافية والتكنولوجيا المتوفرة محليا .
3- تحقيق التقارب بين النشاطات الصناعية والبحوث العلمية التطبيقية ، اي العمل على التنفيذ العملي لتلك البحوث والاستفادة من الخبرات الاكاديمية في مجالات البحث العلمي وتحويل افكارها الى الواقع التطبيقي .

4- توفير الدعم والتمويل والخدمات الارشادية والتسهيلات المتاحة لكل من ينتسب لهذه الحاضنات من المشاريع فضلا عن ايجاد الحلول والمقترحات المناسبة للمشاكل التي تواجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء اكانت ادارية او مالية او فنية .
5- توفير الخدمات التمويلية و تقديم المساعدات وتوفير الخدمات للجهات التمويلية وفرص الائتمان وتعريف تلك المؤسسات بمصادر التمويل المتاحة لها فضلا عن مساعدة هذه المشاريع على توفير مستلزمات التمويل والاقراض وتقديم التوصيات لصالح هذه المؤسسات لدى جهات التمويل حول امكانية حصولها على القروض .
6- حث رجال الاعمال على التعامل مع اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتفعيل مشاركتهم فيها لتعزيز ادائها في الاقتصاد الوطني ، وذلك بالعمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي وتبني المشروعات الاقتصادية الواعدة وادخالها الى السوق .
7- السعي الى توفير الخدمات للجهات التمويلية من حيث الابحاث واتاحة المعلومات عن الجهات الراغبة في التمويل وقدرة هذه الجهات على التسديد .
8- تقديم المشورة في مجالات تسويق الانتاج وتنظيم الحسابات والمسائل القانونية .
9-المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لمن ينتسب لهذه الحاضنات وصولا الى تحقيق الاهداف المرسومة لتلك المؤسسات .

ان كل ما تقدم يبين الاهداف التي في ضوئها يتم الاخذ بفكرة الحاضنات ، ويمكن هنا وفي سياق هذه البحث تناول الاسلوب المنتج في تسيير عمل الحاضنات والخطوات الذي يتخذها هذا الاسلوب لتنظيم عمل الحاضنات:

يمكن تقسيم اسلوب عمل حاضنات الاعمال الى ثلاث خطوات

1- <u>الخطوة الاولى :</u>المرحلة الاولى : مرحلة الدراسة والمناقشة للمشاريع المقدمة : وذلك من خلال المقابلات الشخصية بين ادارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم للتأكد من انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم .

المرحلة الثانية: دراسة طبيعة الخدمات التي يحتاجها المشروع المنوي احتضانه وامكانية توفير هذه الخدمات .

ج- المرحلة الثالثة : دراسة طبيعة المنتجات وقدرة المنتج على النجاح تسويقيا ، و قدرته في وضع الخطط التسويقية للتوسعات المستقبلية للمشروع .

<u>2- الخطوة الثانية</u>

اعداد خطة مشروعة ، يتم قبول خطة المشروع وانضمامة الى الحاضنة على ضوء الجدوى الاقتصادية وموافقة البنك الممول .

<u>3- الخطوة الثالثة</u>

بعد مرور عامين الى ثلاثة من بدء نشاط المشروع ، حيث يتوقع ان يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو ، واصبح قادرا على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة اسوة بالمشاريع الناجحة (محمد حياوي واخرون ، 28،2001)

المحور الثالث / دور الحاضنات (الجهاز المصرفي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر للاهمية الاقتصادية التي تتسم بها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الانتاج والخدمات بات من المحتم وجودها وتذليل الصعوبات والعقبات التي تقف حائل دون امكانية قيامها بالدور المناط بها في عملية التنمية الاقتصادية ويعد التمويل اللازم والملائم لها اهم هذه الصعوبات .

واذا كان الدور التقليدي والاساسي للحاضنات يتمثل بتقديم بعض الخدمات والمتعارف عليها او توفير بعض الموجودات كتوفير الاراضي في المناطق الصناعية في بعض البلدان لاسيمى في البلدان المتقدمة اقتصاديا مع تسهيل اجراءات الحصول عليها وعفاء الالات والمعدات من الرسوم المفروضة و تجهيز الصناعات الصغيرة بالخدمات الصناعية (الطاقة الكهربائية , توصيلات المياه, الطرق الداخلية) و بأسعار رمزية والدعم التسويقي لها والمتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المشروعات الصغيرة ومقارنتها بمدى تحقيق اهدافها (هلال ادريس مجيد :2006: 1018) الا ان الجانب التمويلي يبقى الاهم في نجاح هذه المشاريع والذي يمكن للحاضنات المساعدة في توفيرة عن طريق دعم هذه الموسسات للحصول على التسهيلات اللازمة مالياً كالحصول على القروض والائتمانات التي تقدمها المصارف المتخصصة والمصارف التجارية الاخرى فضلا عن توفر برامج متخصصة لتمويل المشاريع الجديدة لا سيما عن طريق شركات راس المال المخاطر

فضلا عن الاستعانة بالمستثمرين وبرامج التمويل الحكومي والمتابعة مع القطاعين الحكومي والخاص لتوفير سبل الدعم المتعلقة بالتمويل كانشاء صناديق لتمويلها بشروط ميسرة وايجاد نظام لضمان قروض المصارف التجارية لها (Rustem : 2001:76).

نزعم بانه من الصعوبة بمكان أعطاء صوره واضحة عن امكانية المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات (باعتبارها تمثل حاضنة اعمال) الا ان محاول اعطاء خطوط عامة للتوجه نحو هذا الاسلوب بات ضروريا مما ينبغي معه التطرق الى موضوع التمويل والذي نعني به عملية تدبير الاموال اللازمة لانشطة المؤسسات بما في ذلك القروض كوسيلة من وسائل التمويل .

اولا: مفهوم التمويل وانواعة ومصادرة

1- مفهوم التمويل : عبارة عن الخدمات التمويلية التي تقدم الى المستثمرين والراغبين بالاستثمار لغرض اقامة المشاريع المختلفة والمحافظة على بقائها في السوق ، هناك العديد من التعارف المقدمة من قبل الاقتصاديين لمفهوم التمويل سنحاول هنا تقديم البعض منها ، فقد عرف على انه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الاموال واختيار ...المزيج الافضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة (محمد العربي :2006 : 14)او كونه توفير السيولة النقدية من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك (حمزة الشيخي : 1998 : 20) كما عرف من قبل الموسوعة الحرة ((يعنى التمويل بتحديد احتياجات الافراد والمنظمات والشركات من الموارد المالية وتحديد سبل جمعها واستخدامها والمخاطر المرتبطة بمشاريعهم)) وهي تعني بهذه الحالة دراسة ادارة النقود وغيرها من الاصول ورقابتها وتحديد مخاطر استخدامها من قبل المشاريع او الحصول على الاموال من انسب المصادر المتاحة وحسن ادارتها واستخدامها او هو توفير المصادر المالية لاي مشروع استثماري لغرض تغطية النفقات الجارية و الرأسمالية وعلى وفق شروط تناسب حاجة المستثمر بما في ذلك سعر الفائدة ومدة القرض ومقدار القسط السنوي واجل الاطفاء وغيرها من الشروط المتعلقة بالقرض واخيرا عرف تمويل المشاريع الصغيرة بانه يقصد به تقديم الخدمات المالية لذوي الدخول المنخفضة ويهدف هذا التمويل الى تحسين مستوى المعيشة لاصحاب هذه القروض او المحافظة على النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخل مستمر(2006,2 Torre,m and Vento :) .

2- انواع التمويل : يمكن تقسيم التمويل الى نوعيين :

ا- تمويل الاستغلال : ويعنى هذا النوع من التمويل بتمويل النفقات الجارية للمشاريع اي تمويل راس المال التشغيلي والذي يتعلق بتشغيل الطاقات الانتاجية وشراء المواد الاولية ودفع الاجور ...الخ .

ب- تمويل الاستثمار : ويعنى هذا النوع من التمويل بخلق طاقات انتاجية جديدة للمشاريع او زيادة الطاقات المتواجدة او تجديدها وبهذا فان هذا النوع من التمويل الغرض منه شراء الاراضي والمباني ووسائل النقل وغيرها مما يفضي الى زيادة تكوين راس المال لا سيما راس المال الثابت .

3- مصادر التمويل :

أ-التمويل الرسمي : ويكون مصدر هذا النوع الجهاز المصرفي المتمثل بالمصارف التجارية والمصارف المتخصصة .

ب-التمول غير الرسمي : ويتم عن طريق مدخرات الافراد والعوائل والاصدقاء والمعارف بما في ذلك الشراء الاجل والتسديد بعد البيع ولبعض المواد من بعض التجار تبعا للعلاقات الشخصية .

ت-التمويل شبه الرسمي : ويتم عن طريق مجموعة من البرامج المعدة من مؤسسات التمويل الرسمية كنظام الاقراض المجموعي (تمويل مجموعة من الاشخاص وليس شخص واحد)، او منظمه مكونة من مجموعة من الافراد وكذلك والتمويل التعاوني وجمعيات الادخار والائتمان .

ج--استخدام التسهيلات الائتمانية كواحدة من طرق التمويل .

ح- التمويل من خلال اموال الزكاة وتلك الاموال المخصصة للبر والاحسان .

ثانيا :الاساليب الداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة : هنالك مجموعة من

الاساليب التي تساعد على تمويل هذا النوع من المؤسسات كمؤسسات ضمان مخاطر القروض والايجار التمويلي وحاضنات الاعمال وسنقدم نبذه مختصرة عن كلا منهما :

أ- حاضنات الاعمال : وقد تم شرحها سابقا .

ب- مؤسسات ضمان مخاطر: يعد الائتمان علاقة بين مجموعتين من الافراد او المؤسسات جهة مقرضة وجهة مقترضة وحتما تكتنف هذه العملية مجموعة من المخاطر التي قد تقف حائلا دون اتمام العملية الاقراضية وفي هذه الحالة وكيما تقلل الجهات المقرضة مخاطر الاقراض تقوم بوضع مجموعة من الشروط امام الجهة

المقترضة كتوفير ضمانات للقرض وهي عبارة عن اصول وعقارات من اجل تامين استرداد القرض ولتشجيع الجهات المقرضة على اتمام عملية الائتمان ، عادة تنشا جهة ثالثة هي مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان تتقاسم تلك المخاطر مما يفضي بالضرورة الى تقليص تكاليف العملية ويدفع الجهات المقرضة على عدم المبالغة في شروط الاقراض وعلى الرغم من ان ذلك يؤشر ضعف الوساطة المالية للصناعة المصرفية وتدني مستوى الائتمان الممنوح بسبب التخوف من المخاطر المحتملة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتخوف من اخفاق المقترضيين من تسديد القروض (ياسمين هلال :2017 :89) لا ان ذلك هو واقع الصناعة المصرفية في العديد من البلدان النامية ومنها العراق ، وعلى وفق ما تقدم يمكن لمؤسسات ضمان المخاطر ان تساهم بشكل فاعل في تخفيض مخاطر عملية الاقتراض لجهة المقرض من جهة وتساعد المقترض من جهة ثانية بتخفيف اعباء الضمانات المطلوبة منه والتي تكون مستحيلة في بعض الاحيان وقيام هذه المؤسسات الضامنة للمخاطر بعملها في هذا الجانب يخلق انسيابية معقولة لاتمام عملية الائتنان ومنح القروض .

ت- الايجار التمويلي : تعد هذه الوسيلة واحدة من الوسائل الداعمة لامكانية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي عبارة عن تفاق تعاقدي بين مؤجر ومستأجر يتم بمقتضى هذا الاتفاق تأجير واستعمال اصل من اصول المشروع للمستأجر لمدة زمنية متفق عليها مقابل دفع ايجار لصاحب الاصل وعلى وفق ذلك يمكن المشاريع الصغير والمتوسطة من تقليص اعباء الحصول على الموارد المالية اللازمة لشراء بعض الاصول اللازمة لعمل المشروع ويعد هذا الاسلوب وسيلة غير مبشرة للتمويل يمكن ان تقوم باستعمال المصارف كأسلوب تمويلي للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا سيما الزراعية منها كشراء وتأجير الساحبات والحاصدات وغيرها وكاستثمار لهذه المصارف ، وقد شاع استخدام هذا الاسلوب على الصعيد العالمي اذ بين البنك الدولي ان قيمة هذا النوع من التمويل وصل الى حوالي 643 مليار دولار عام 2008 (صندوق النقد العربي :2013: 223) وعلى وفق ذلك يعد هذا النوع من التمويل طويل الاجل ، وهناك نوع اخر مشتق من هذا النوع من التمويل الا انة قصير الاجل يسمى التاجير التشغيلي .

ث- راس مال المخاطر :يعد راس مال المخاطر احد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطة ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتباط نشاطة بمجالات ذات المخاطر باعتبار هذا النوع من التمويل لا يقدم النقد فحسب بل يقوم على اساس المشاركة (د.بن مساعد عبد الرحمن 2016 ، 15)

ثالثا- المعوقات التي تواجة مؤسسات الاقراض المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

: على الرغم من انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة بشكل اساس من اجل تصحيح الاختلالات الحاصلة في سوق الائتمان والتعويض عن الفجوة التمويلية التي نتجت عن عدم قدرة المصارف على توفير الائتمان اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الا ان هناك جملة من المعوقات وقفت بوجه قدرة مؤسسات التمويل المتخصصة على توفير البديل المناسب للتمويل بسبب عدم قدرتها على تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض ويمكن هنا طرح اهم تلك المعوقات (سمير باعامر: 2002 : 6) :

أ- عدم توفير هذه المؤسسات دراسات موضوعية للجدوى الاقتصادية لمشاريعها وبالمستوى المرغوب نظرا لارتفاع تكاليف هكذا دراسات .

ب- ضعف الضمانات التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن ان تقدمها للجهات المقرضة والتي تتناسب مع حجم مخاطر الائتمان .

ت- ضعف قدرات مؤسسات التمويل المتخصصة قياسا الى حجم وحاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم ملائمة نماذجها الاقراضية ، فضلا عن تدني اساليب عملها فيما يتعلق بتقييم طلبات الاقراض المقدمة والتي غالبا تتماشى مع قروض المشاريع الكبيرة مع عدم اخذها بنظر الاعتبار خاصية واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Robert Rocha: 2011: 5607).

ث- عدم توافر سجلات محاسبية منظمة لدى هذه المشاريع مما يجعل من الصعوبة بمكان على مؤسسات التمويل دراسة السجلات المالية للتعرف على قوة ومتانة الوضع المالي للمشروع .

رابعا - الخدمات التمويلية التي يمكن ان تقدمها المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات التمويلية التي يمكن ان تساهم في تمويل المؤسسات او المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق سوق راس المال (اذ يتخصص هذا السوق بالتمويل طويل الاجل ويعد المصدر الرئيس للاموال في هذا السوق هم المستثمرين الذين يكونون راغبين بالحصول على ارباح كبيرة مع تمتعهم بمخاطر كبيرة اي مبادلة الربح الاعلى بالمخاطر الاكبر)او عن طريق سوق النقد الذي يتم تداول الاموال النقدية فيه اي بصورة نقد (ويعد هذا السوق المصدر الرئيسي للتمويل قصير الاجل في السوق وتعد الايداعات المصرفية المصدر الرئيس للاموال في سوق النقد (مما يعني امكانية سحب هذه الاموال من قبل المودعين متى رغبو في ذلك وهذا يدفع المصارف بعدم المجازفة بالاقراض طويلة الاجل لهذه الاموال) وعلى اية حال يمكن للمصارف ان تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق :

أ-القروض ولا سيما قصيرة الاجل مع محدودية انواع القروض الاخرى .

ب-فتح حسابات جديدة للعميل وسد التزامات العميل عند انتهاء مدة القرض .

ت- تقديم التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف والتي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية لهذه المشاريع وبدون ضمانات .

ث- شراء حسابات القبض بخصم او تمويل شراء الاصول .

ويرى المعهد المصرفي المصري ان المصارف التجارية تتمتع بالعديد من المميزات في تمويلها لهذا النوع من المشاريع قياسا الى باقي مؤسسات التمويل كامتلاكها للنظم المحسابية والنظم الخاصة بالرقابة الداخلية مما يساعدها على تنفيذ العديد من المعاملات وكذلك امتلاكها القواعد الواضحة لبيان قواعد الملكية والافصاح المالي وكفاية راس المال والتي تساعد على ادارة المخاطر بشكل ملائم ورشيد فضلا عن امتلاك شبكة واسعة ومتعددة من المصارف تمتد لمناطق واسعة من البلد مما يمكنها من الوصول الى هذه المشاريع (المعهد المصرفي المصري : أ : 4) هذا طبعا في حالة سعة انتشار المصارف في البلد لا سيما في المناطق النائية.

وعلى وفق ما تقدم يتمثل الائتمان المصرفي في قيام المصارف بمنح القروض المختلفة للمنشاة لتمويل عملياتها الجارية ، ويتخذ هذا التمويل اشكال مختلفة كالحسابات الجارية المدينة (والتي تعبر عن التسهيلات التي يقدمها المصرف لزبائنة في حدود سقف محدد سلفا يستطيع العميل من خلال ذلك السحب من هذا الحساب بحدود المبلغ المحدد له) كما يمكن التمويل عن طريق خصم الاوراق التجارية والتي هي عبارة عن خصم الكمبيالات لدى المصرف التجاري قبل اجل استحقاقها ، كما وتقوم المصارف في تغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد العميل عن طريق دفع قيمتها .

خامسا- اهم المعوقات التي تحد من امكانية تقديم الخدمات الائتمانية من قبل المصارف

الا ان هناك جملة معوقات تحد من امكانية المصارف في تقديم الائتمان اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن هنا طرح اهمها هذا من جهة :

أ- افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الضمانات الكافية يجعل امكانية منح المصارف لهذه المشاريع القروض ضعيفة .

ب- انخفاض العائد الذي يمكن ان تحصل عليها المصارف من توفير الائتمان لهذه المشاريع بل وقد يتحول العائد الى ديون معدومة في حالة عدم قدرة هذه المشاريع على تسديد القروض .

ت- ارتفاع درجة المخاطر في هذا النوع من الاقراض لعدم توافر المعلومات الكافية عن هذه المشاريع (ماهر المحروق : 2006 : 7).

ث- انخفاض القدرة التسويقية لهذه المشاريع وانخفاض الطلب على منتوجاتها بسبب دخول المنتجات الاجنبية نتيجة الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة مما ينعكس سلبا على عوائدها .

ومن جهة ثانية هناك العديد من المشاكل التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند محاولتها الحصول على التمويل اللازم لا سيما من المصارف ومن مؤسسات التمويل الاخرى اهمها :

أ- ارتفاع كلفة التمويل .

ب- فرض الوصاية من قبل مؤسسات التمويل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند تمويلها مما يفقد صاحب المشروع حرية العمل .

ت- في كثير من الاحيان اصول هذه المؤسسات لا توفر الضمانات الكافية للمصارف من اجل الحصول على القروض لا سيما اذا كانت نسبة قيمة الاصول لا تتناسب وحجم وقيمة المديونية لهذه المشاريع .
ث- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمشروعات الصغيرة نتيجة انخفاض مدة الائتمان وعدم كفايته (المحروق : 2006 : 7) فضلا عن وضع المصارف العديد من الشروط والمعايير التي ينبغي توافرها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل منحها التمويل اللازم وعدم منح قروض طويلة الاجل لان اغلب قروضها قصيرة الاجل لكون اغلب موجودات المصارف هي موجودات قصيرة الاجل (ياسمين هلال :2017 : 177) وهذه القروض لاتتلائم مع حاجة وخصائص هذه المشاريع .
ج-ارتفاع سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن كون هذا السعر لا ينسجم ونسبة الارباح التي يمكن ان تحصل عليها هذه المشاريع او نسبة الارباح السائدة بالسوق كما وتتصف بارتفاع درجة الانتشار والذي يمثل الفرق بين سعر الفائدة المدين والدائنة (ياسمين هلال : 2017 : 115).
خ- ندرة المؤسسات التمويلية المتخصصة في التعامل مع اصحاب هذه المشاريع او محدودية امكانياتها وفرضها لشروط قاسية (وفاء المبروك : 2006 : 5)
من هنا تأتي اهمية المصارف التجارية كحاضنات اعمال للقضاء على جميع المعوقات التي تقف حائل دون تقديم التمويل الملائم لهذه المؤسسات ومن ثم اداء دورها التنموي في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية ويجاد فرص العمل لتقليص حدة البطالة .

الاستنتاجات

1- على الرغم من تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتصف به من مزايا وصفات كتقليل حدة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الاختراعات والتقدم التقني للاقتصاد الوطني في ظل الاقتصادات الحديثة المستندة الى الية السوق ومنح دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الا ان هذا الاهتمام لم ينفي وجود اختلاف واضح بين الاقتصاديين حول ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التمييز بينها وبين المؤسسات الكبيرة نظرا لاختلاف البعدين المكاني والزماني لهذا المفهوم ، مما افضى الى عدم امكانية الاعتماد على معيار واحد لذا بات من الضروري الركون الى او الاعتماد على نوعين من المعايير في هذا الشأن احدهما معيار كمية واخرى معيار نوعية .
2- ان ما شجع الدول على الاهتمام بهذه المؤسسات هو سهولة تأسيسها وانخفاض راس المال المستخدم فيها وقدرتها على خلق فرص عمل متزايدة ، وقدرتها على الولوج في مضامير الصناعات التي تحجم عن دخولها المؤسسات الكبيرة ، فضلا عن امتلاكها المرونة الكافية التي تمكنها من الانتشار في مختلف المدن الصغيرة والريفية وارتفاع قدرتها على الابتكار .
3- وعلى الرغم من تمتعها بهذه المزايا والخصائص الا انها تجابه العديد من المعوقات والتي في مقدمتها المعوقات التمويلية مما يستوجب بالضرورة دراسة منافذ التمويل المحتملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك مؤسسات التمويل المتخصصة وقد تبين بعد الدراسة ان تمويل هذه المؤسسات المتخصصة لا يتلائم مع حاجة وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى الرغم من ان انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة تم اساسا من اجل تصحيح الاختلالات في سوق الائتمان والتعويض عن الفجوة التمويلية الا ان الواقع العملي بين هناك جملة من المعوقات التي تقف حائل دون امكانية هذه المؤسسات المتخصصة على توفير البديل المناسب للتمويل لعدم قدرتها على تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض نظرا لعدم توافر دراسات موضوعية للجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنشئها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف الضمانات التي تمتلكها والتي يمكن ان تقدمها للجهات المقرضة للحصول على التمويل اللازم ، فضلا عن ان القروض المقدمة غالبا تتماشى مع قروض المشاريع الكبيرة ولا تنسجم وخاصية واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
4- كما تبين لنا عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمشروعات الصغيرة نتيجة انخفاض مدة الائتمان وعدم كفايته وارتفاع الشروط والمعايير التي تفرضها المصارف عند منح القروض، كارتفاع سعر الفائدة وكون هذا السعر لا ينسجم ونسبة الارباح التي يمكن ان تحصل عليها هذه المشاريع .
5- من هنا اقتضى الامر ضرورة دراسة مفهوم واهمية حاضنات الاعمال بشكل عام والتي يمكن ان تقدم المساعدات المالية وفرص الائتمان وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصادر التمويل المتاحة لها فضلا عن مساعدة هذه المشاريع على توفير مستلزمات التمويل والاقراض وتقديم التوصيات لصالح هذه المؤسسات حول امكانية حصولها على القروض ,والتمويل الا ان ذلك وحدة غير كاف مما يقتضي اعمال متخصصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص والدور الفاعل الذي يمكن ان تلعبه المصارف

التجارية في النهوض بتمويل هذه المشاريع عن طريق كونها حاضنات اعمال متخصصة من اجل تذليل جميع المعوقات التي تقف حائل دون تقديم التمويل الملائم لهذه المؤسسات .

التوصيات

1- اصدار البنك المركزي او وزارة المالية تشريع يساعد على امكانية المصارف التجارية حاضنة اعمال متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ان يساهم البنك المركزي بنسبة محددة من سيولتها لتوفير الموارد المالية لهذه الحاضنة على ان تخصص هذه الاموال لتمويل المشاريع التي تحتاج سواء اكان تمويل قصير او طويل الاجل .

2-بما ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تقليص البطالة وايجاد دخول لفئات من السكان لا يمتلكون دخل محدد لذا ينبغي على الجهات المهيمنة على الاوقاف سواء اكان الوقف الشيعي او الوقف السني و التي لها حق التصرف بأمواله المساهمة بأموال الوقف في تمويل اقامة هكذا مصارف تجارية كحاضنة اعمال فضلا عن امكانية استخدام اموال الزكاة في هذا الشأن ويمكن ان يكون هذا النوع من التمويل طويل الاجل وان تحدد نسبة ارباح معقولة للطرفين (الجهة الممولة والجهة المستفيدة على ان لا يرهق هذا الاسلوب في توزيع الارباح الجهة المستفيدة ما دامت هذه الاموال هي بالأساس تستخدم لمنفعة المسلمين .

3-يمكن ان تساهم المصارف المتخصصة هي الاخرى في توفير سيولة مالية اضافية للمصارف التي تعد نفسها كحاضنه اعمال بشرط ان تتخصص بالتمويل طويل الاجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب طبيعة المشروع (زراعي ،صناعي).

4--تحدد شروط وطبيعة التمويل من قبل البنك المركزي بما ينسجم وحاجة وقدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الخصم او نسبة توزيع الارباح بين طرفي العقد ....الخ .

5-ضرورة توافر جهة ضامنة لهذا النوع من التمويل كأحد الجهات الحكومية التابعة لوزارة المالية او البنك المركزي .

6--قيام الدولة متمثلة بوزارتي البلديات والزراعة بتوفير اراضي للمشاريع الزراعية بأسعار مناسبة على ان تقوم المصارف التجارية بكونها حاضنة اعمال بشرائها وتقديمها الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقسيط ثمنها على مدى عدد من السنوات من اجل اقامة المزارع او مشاريع الثروة الحيوانية كالدواجن واحواض الاسماك .

7- يمكن ان تقوم المصارف باستخدام الايجار التمويلي كأسلوب من اساليب دعم المؤسسات وكنوع من الاستثمار لهذه المصارف بنفس الوقت ، بشراء المكائن والالات وتأجيرها للمؤسسات والمشاريع الصغيرة لا سيما بالنسبة للمشاريع الزراعية كالجرارات والحاصدات وغيرها .

Reference

Reference Arabic

Thesis:-

1- Yasmine Hilal Idris: Financial Liberation and its Role in Determining Banking Industry Trends in Iraq, Unpublished PhD thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, 2017.-

Research:-

(1)Samir Sahnoun and Shuaib Bounouna: Small Enterprises and Their Problems in Financing, The International Forum, Qualifications for Qualifying Small and Medium Enterprises, University of Chlef, Algeria, 2006.

(2)Hilal Idris Majeed:Intervention The Role of Productive Incubators in Small Enterprise Development, International Forum (Qualification Requirements for Small and Medium Enterprises in the Arab Countries, Algeria, April 2006.

Books:-

(1)Ahmad Al-Saadi: The Role and Status of Small Industries in Economic Development, Dar Al-Masir Publishing Jordan 2004.

(2)Samir Allam: Small Industrial Projects Management, Cairo University Press, 1993.

(3)Fathi Abdo Abu Sayed Ahmed: Small Industries and Their Role in Development, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 2005.

(4)Maher Al-Mahrouq and Ehab Interview: Small and Medium Enterprises, Their Importance and Constraints, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan 2006.
(5)Muhammad Al-Hinnawi and Others, Business Incubators, University House Cairo 2001.
(6)Muhammad Fathi Saqr: The reality of small and medium enterprises in the Arab world and their economic importance, symposium of small projects, problems and prospects for development, Cairo, Egypt, 2004.
(7)Wafaa Al-Mabrouk and Turki Al-Shammari: Establishment and Management of Small Enterprises, Publishing Council, Kuwait University, Kuwait, 2006.
Websites:-
(1)The Egyptian Banking Institute (BIT) The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises, Eighth Edition, the paper is published on the official website of the Institute at the following link
http: // www.ebi.gov.eg/downloads/SMEs%20info%20Arabic.pdf.

Reference English:-

1-Torsten,Beek and Aygagari Meghana ,Small and Medium Enterpriaea Across The Global :a New Database , World Bank Policy Research, WorkingPaper3127 , 2003.
2-Wait D , The Economic Significance of Small Firms , Joumal of International Economics , XXI, April 1973.
3-Rustam lalkaka, Technology Businss Incubators: Characteristics, Benefits ,Perfomance ,APCTT-GOI International Workshop On TBIs Bangalore, India .
Torre ,m and Vento : Microfinance , Palgrave Macmillan ,London 2006,P2)
4 -(Robert Rocha and ether ,The Statues of bank Landing to SME sin
5 - the Middle East and North Africa Results of Joint Survey of the Union of Arab bank and World Bank ,Word bank Police Research Working Paper No 5607, 2011

The role of business incubators represented by the banking system in financing small and medium enterprises in Iraq for the period 2000-2010

Prof. Hilal Idris Majeed
Imam Jafar Al-Sadiq University / College of Administrative and Financial Sciences
hilaledries@yahoo.com
07702976718سلطان

M d. Yasmin Al Hayali
Middle Technical University / Institute of Management / Rusafa
yasameenhilal1000@yahoo.com

Received: 23/12/2019 Accepted :12/2/2020 Published :June / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The process of transformation from the central economy to a free economy requires restructuring the economy according to a new economic philosophy that relies on activating the role of private economic activity in which private and medium-sized institutions occupy an essential axis for their active role in the economies of all countries, especially those countries that have directed towards the market mechanism and sector leadership. The special process of economic development and the role that commercial banks can play in advancing the financing of these projects by establishing specialized business incubators for financing.

What encouraged countries to pay attention to these institutions is the ease of their establishment and the low capital used in them and their ability to create increased job opportunities, their ability to enter in the tracks of industries that refrain from entering large institutions, as well as having sufficient flexibility to enable them to spread in the various small and rural cities in its higher innovation potential.

In spite of its enjoyment of these advantages and characteristics, it encounters many obstacles, foremost of which are financial constraints, which necessarily necessitates studying the potential financing outlets for small and medium enterprises, including specialized financing institutions. It was found after the study that the financing of these specialized institutions does not fit with the need and nature of the institutions for small and medium sized companies, despite the fact that the establishment of specialized lending institutions was mainly in order to correct imbalances in the credit market and compensate for the financing gap, the practical reality is that there are a number of obstacles that hinder the ability of these institutions. It specializes in providing the appropriate alternative to financing because it is unable to avoid the risk of risk in providing loans due to the lack of objective studies of the economic feasibility of projects established by small and medium enterprises and the weak guarantees that they possess that can be provided to the lenders to obtain the necessary financing, in addition to the fact that the loans provided are often in line with large project loans and inconsistent with the characteristic and needs of small and medium enterprises.

Therefore, specialized banks, such as industrial, agricultural, real estate industrial, and real estate banks, can also contribute to providing financial liquidity to this incubator as a long-term investment, provided that small and medium-sized enterprises are funded according to the nature of the production or service project, which is the industrial, agricultural, and real estate banks with the necessary funds.

Key terms for research: small and medium enterprises, banking system, finance.